

نحن معزولون عن العالم بسبب عدم وجود نظام اتصالات متطور

العملة الجديدة تحمل مواصفات أمنية عالية الدقة



استبدال العملة الجديدة

نحن نعاني حالياً عدم وجود أنظمة اتصالات ميسرة مع العالم كي نستطيع الحصول على المعلومات المطلوبة والاطلاع على التغيرات التي حصلت في بعض البلدان التي يتشابه وضعها الاقتصادي مع العراق، ولكننا وبسرعة ذلك وبالتعاون مع الجهات المشرفة من قِوات التحالف على البنك المركزي العراقي استعملنا ان نضع المؤسسة لسياسة نقدية جديدة ونأمل خلال فترة قصيرة قادمة تقديم ورقة عمل خاصة في هذه السياسة تظهر من خلالها العالجات الأمنية وفخاطط الاستقبلية بما يساعد الاقتصاد العراقي على الرجوع الى عافيته ومشاركته في النشاط العالمي. إضافة الى ذلك تشجيع النشاط المحلي لياخذ دوره في النشاط الاقتصادي العراقي بما يساهم في دفع عجلة التقدم الى الامام وتحقيق الرفاه الاقتصادي للمواطن العراقي.

وعن طبيعة علاقة البنك المركزي العراقي مع البنوك العربية والعالمية ومنها البنك الكويتي قال السيد محافظ البنك المركزي العراقي بالوكالة:

حتى الآن اقتصرت العلاقة مع البنوك العربية والافكار. ولم نتسلم اي طلب مكتوب بشأن استئناف العلاقات المصرفية بين البنك المركزي العراقي والمصارف الكويتية.

أما بالنسبة لنوعية الاقطار العربية فبسبب عدم وجود نظام اتصالات متطور الى هذه اللحظة فإنه لم يتقدم اي طرف مقابل بمقابلة البنك المركزي العراقي لتنمية علاقته المصرفية معه.

ويشأن موعد استبدال العملة الحالية بالعملة الجديدة قال محافظ البنك المركزي العراقي بالوكالة: سنبدأ عمليات استبدال العملة الحالية بالعملة الجديدة ابتداء من صباح يوم 2003/10/15 ونستمر لغاية 2004/1/15 وسيتم خلال هذه الفترة استبدال كافة العملات المتداولة حالياً والصادرة عن هذا البنك والتي تملك قوة الابراء القانونية حسب القانون وبعملة جديدة.

وأشار الى اخبار صرف الرواتب للشهر المقبل بالعملة الجديدة قائلا: كراي

محافظ البنك المركزي العراقي بالوكالة:

المدى/علاء جعفر
بدأت دوائر البنك المركزي العراقي بمباشرة خطوات تحقيق سياسة نقدية جديدة (المدى) ومن منطلق اهتماماتها بالجوانب الاقتصادية وعلى وجه خاص السياسة النقدية للعراق والتطورات التي ستفرز نفسها على الساحة المالية بإدارة بطرح تساؤلات عدة على السيد فالح فاو سلمان محافظ البنك المركزي العراقي بالوكالة لمعرفة أبرز العوائق والمشكلات التي تقف في طريق تطبيق آليات عمل البنك المركزي العراقي فأجاب:

بشكل سهل وأسرع ضمنياً. أما بالنسبة للأشخاص الذين لا يملكون حسابات مصرفية حالياً فقد صدرت توجيهات الى المصارف كافة لتسهيل فتح حسابات للمواطنين وتخفيف الاجراءات الخاصة بعملية فتح الحسابات وستكون المصارف مستعدة لنسحب اي مبلغ من هذه الحسابات ابتداء من 2003/10/15 وبالعملة الجديدة كما ذكرت نفاً. وأود ان تشير الى ان كل فروع مصارف الرافدين والرئيسية والمصارف الاهلية في أنحاء العراق كافة من التي لم تتعرض الى الضرر والتي ستعاود نشاطها بعد الانتهاء من اعمارها قبل يوم 2003/10/15 ستكون مستعدة لاستبدال العملة الوطنية الحالية بالعملة الجديدة.

القنوات النقدية التي يرغب بها المواطن. وعن الورقة النقدية القديمة (الموسري) قال: ان ما يطلق عليه بالدينار السويسري سيتم استبدال اثنائه من 100 ديناراً والدينار الواحد يعادل مئة وخمسين ديناراً من العملة الجديدة للدينار الواحد منه. وستكون المصارف مستعدة للتعامل مع العملات المذكورة وفق ما تقدم، ونهيب بالمواطنين كافة ابداع الفرض من موجوداتهم النقدية في حساباتهم المصرفية كي تتم عمليات ابدال العملة

من خلال التصريف بنسب أقل:

صيافة وتجار عملة يواصلون سرقة المواطنين

المدى/علاء جعفر
يواصل عدد من الصيافة وتجار العملة عمليات تصريف فئة العشرة الاف دينار بعد خصم نسبة من قيمتها بحدود الفين او ثلاثة الاف دينار ولتسبب تفاوتت أعدادها من ان هذه الفئة بالذات سرقت من البنوك والمصارف مع أجهزة ترقيمها وتم ترقيم المبالغ السرقة خارج نطاق السلطة الرسمية قبل سقوط النظام السابق وكثرت الاقاول والذين المواطن منطرا لتصريف أمواله بهذا الصلوب.

وكابند عدد كبير من المواطنين خسارات في حساباتهم والتي كانوا قد ابدلوا من فئة الـ (250) ديناراً الى فئة الـ (10) الاف دينار كي يسهل عليهم حملها او تداولها فيما بينهم كتعامل تجاري وليسهولة نقلها كحراج احزازي من قبل اغلب شرائح المجتمع.

واليوم برزت في الاسواق مرة اخرى ظاهرة الشك والرهخ لفئة الـ (250) ديناراً صغيرة الحجم الجديدة ولتوفو على خفيها ونسب ترويج هذه الشكيلة بادرنا بتوجيه السؤال الى احد مكاتب الصيرفة في بغداد وتحديداً في شارع السعدون نظراً لكثرة عدد مكاتب الصيرفة في فاجابنا طالباً عدم ذكر اسمه قائلاً: هذه اللعبة الجديدة انطلقت اثر اغراق الـ (250) ديناراً صغيرة الحجم وتنتز من مع طبعة البنك المركزي لهذه الفئة القديمة انشكلت شكاً بسببها الفئة النقدية لدى الصيرفي والتاجر العراقي صعبة في عمليات الرز بين الصالح منه والطالح مما دفعهم الى خلق هذه الشكيلة كي يتمكنوا من

القبض على عصابة

لتزييف العملة وتهريب الآثار

كالاتهام والتماثيل الصغيرة ورقم طينية. وضبط بحوزتهم أيضاً على (10) اختام مختلفة الشكل. وكما عثر أيضاً في الحقيبة القابلة للجدية والتي يديرها (ح. ب) على كميات كبيرة من العملة المزيفة قبل تقطيعها تقدر بنحو (1700) طبعة.

وأضاف انه بعد التحقيق مع المتهمين اعترفوا بوجود كميات اخرى من العملة في مكان اخر استطلعت احدهم مفارزاً من ضابطها.

ان تزييف العملة هذا ساهم وبشكل مباشر في عزوف اغلب العراقيين عن احتفاظهم بالدينار العراقي خشية ان يقعوا ضحية مشاكل استبدال العملة خلال شهر تشرين الاول والتي ستشهد اجراءات فحص دقيقة الامر الذي دفع اغلبهم لشراء الدولار الأمريكي مما ادى الى صعود سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي.

ان ذلك اثار السيد فاسم على خان صاحب احد مكاتب الصيرفة في بغداد انه ظهر الان سعر اخر للدينار العراقي يختلف عن الدينار لتزييف لان هناك من يتعامل بالعملة المزيفة يبيعا وشراء واصبح بإمكانك بيع عشرة الاف بائني عشر الف مزيها وهذه التضاربات مستمرة في سوق العملة مادام هناك من يزييفها وفق الآليات المنظمة.

ان انتشار تلك العصابات اصبح امراً اكثر خطورة ولا بد من اجرائته قبل ان يستفحل فيتحوّل الى ما ييات لا يمكن التخلص منها مستقبلاً.



بغداد - علي ناصر

في الوقت الذي يقترّب فيه موعد تبديل العملة العراقية القديمة بأخرى جديدة من المفترض انها تحمل مواصفات عالية تمنع تزيفها. تشبّط عصابات تزيف العملة القديمة في سباق مع الزمن محاولاً منها اخراج كميات تستطوع ان تمررها قبل 15 تشرين الاول موعد استبدال العملة القديمة بالعملة الجديدة. ويجاهد افراد الشرطة العراقية بدورهم للحد من هذه الظاهرة المدمرة للاقتصاد الوطني والمزعزة لثقة المواطن بهذه العملة.

ويشكل مركز شرطة السعدون خط التواجهة الاوسع مع هذه العصابات كون المنطقة التي يغطيها (البياتون) تعد الرقع الغصبة لهذه العصابات وعميات التنصّب ويبيع الحبوب للخرقة وغيرها. لقد الفت مفارز مركز شرطة السعدون القبض على مجموعة افراد يعملون في تزييف العملة العراقية فئة (250) دينار وتهريب الآثار.

صرح سبندك (المدى) العشيدي اسماعيل محمد امر المفروزة التي اقلت القبض على العصابة قائلاً: ان معلومات جاءت الى المركز من مصادر خاصة عن عمليات تزيف للعملة النقدية تجري في مكتب جريدة (ح) ومطبعة (أ) القابلة لها في منطقة البياتون محلة 101 وبناؤه هذه المعلومات شككت

أزمة المياه في المنطقة مرشحة إلى المزيد من التداعيات

تواجه منطقة الشرق الأوسط العديد من التحديات أبرزها (حرب المياه) وهو التحدي الناشئ عن شحة الموارد المائية في العديد من الدول خاصة الدول العربية، وذلك بسبب التزايد السكاني في المنطقة، ونتيجة سوء استخدام هذه الدول للمصادر الوفيرة لديها واستخدام بعضها لكميات هائلة من المياه مقارنة باحتياجها على حساب دول اخرى. وما يزيد الأمور تعقيداً ان منطقة الشرق الأوسط المعرضة لازمة مائية كبيرة لا تتوفر لديها التقنية الحديثة ولا الامكانيات المالية لاجراء بدائل مائية مما قد يعرضها لعدم استقرار سببها... حيث تعود اسباب الازمة المائية في الشرق الأوسط الى العديد من الاسباب من أبرزها استعمار غلبة القطاع الزراعي مقارنة بالقطاعات الأخرى، ووجود محاصيل زراعية تحتاج الى كميات كبيرة من المياه، إضافة الى عدم المنزليات الكافية لبناء السدود وتحديث شبكات المياه والنجاري، مما يؤدي الى اهدار كميات كبيرة من المياه، سواء بسبب شبكات المياه القديمة او بسبب ذهاب مياه الامطار هدراً لعدم وجود سدود تجمعها، إضافة الى عدم وجود سياسات مائية عقلانية تحدد كمية المياه الضرورية للزراعة خاصة في اسرائيل التي تعدي على المياه العربية.

ونتيجة لذلك فإن لازمة المياه ابعاداً سياسية واقتصادية وثقافية، حيث تعتبر الابعاد الاقتصادية هي الأساس في المشكلات الناتجة عن المياه بسبب المشرعات الزراعية ومحطات توليد الكهرباء، على مسببات الأنهار، وتؤثر هذه المشرعات في الحصص المائية للدول الأخرى الناشئة لغيرها في الأنهار.

ولذلك تتسابق هذه الدول على إنشاء السدود او تحويل مجاري المياه للاستفادة منها بصورة منفردة كما تفعل اسرائيل في مياه نهر الأردن واليهودي. وهناك اسباب اخرى لابعاد القانونية فالسدود منها وجود قواعد واحراءات قانونية متعلمة من اجل اقتسام المياه بين الدول المتنازعة وذلك حسب اتفاقية هلسنكي عام، حيث يتم اقتسام حقوق المياه طبقاً لعدد السكان والخصبة الزراعية، وهذا ما يجب ان يكون منطوقاً وخاصة لوضع السيادة المطلقة للدول كما في موضوع مياه النيل ومياه نهر دجلة والفرات، حسب القانون

الرؤية مصرفية

القطاع المصرفي العراقي أمام التحديات الجديدة

كثيراً من القطاعات الاقتصادية الأخرى، ظل القطاع المصرفي في العراق حبيس تشريعات وتعليمات (روتينية) تقليدية طوال خمس وثلاثين سنة مضت من الحكم الدكتاتوري المظالم. في الوقت الذي عرف عن العمل المصرفي في العالم، أنه عامل فعال في التنمية الاقتصادية وفي التحولات الاجتماعية ولعل واحداً من أهم تجليات تعقد العمل المصرفي في العراق، هو قلة الادخارات الموجودة للاستثمار، وفشل التسويق المصرفي، والهدر في الوقت، والخلل في الخدمات المصرفية.

أخرى تمثل تحدياً وتعني على المصارف العراقية الاستعداد لمواجهة، خاصة لنا نحن وسطح دعوات الى الانفتاح على المصارف في الدول الأخرى، وتحرير الخدمات المالية.

2- المحافظة على مركز مالي موثوق به وفوي.

لقد عرف عن المصارف العراقية، بشكل عام، انها معتدلة ومحافظه في سلوكياتها المصرفية، والتي كسبت ثقة العملاء والزبائن. خلال العقود السبعة التي مضت من عمر الجهاز المصرفي العراقي.

وفي عصر العولمة والانفتاح على العالم الخارجي والاندماجات المصرفية، تبقى المحافظة على مركز فوي وسليم من اولويات عمل المصارف العراقية. حتى تكون قادرة على المنافسة في السوق المحلية والاسواق الخارجية.

3- الاستفادة الكاملة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لقد خزمت المصارف العراقية في عهد النظام المنهار من الاستفادة من ثورة المعلومات والاتصالات الحديثة. ومن هنا فإن هذه التكنولوجيات تمثل تحدياً آخر تعني على المصارف العراقية مواجهةه والاستفادة منه. ومن هذه التكنولوجيات، التجارة الالكترونية التي هي شكل من أشكال الصفقات التجارية حيث تتم الصفقات بين أطرافها عبر الشبكة العالمية للاتصالات وكذلك الصيرفة الإلكترونية ونية التي أصبحت جزءاً من الحياة اليومية لملايين الناس والاف الشركات. والصيرفة الإلكترونية قابلة للتوسع والتطوير بحيث تستخدم الاف العملاء الجدد دون ان تستثمر المصارف مبالغ كبيرة في ملاكات العمل والتجهيزات

عبد الجبار عبيد الحلفي

جامعة بغداد

موجوداتها النقدية بملايين الدولارات، وسيضطّر الكثير من أولئك الذين امتدحت أيديهم الى المال العام الى ابداع جزء كبير من النقود التي سرقوها في المصارف العراقية لغرض استبدال العملة في (10/10) وما يسعد هذا التاريخ وهي عملية خطيرة تؤدي الى خسارة الاستقرار في السوق النقدية وسوق الصرف الاجنبي وذلك بخضامة الاموال القذرة.

كما تؤدي عمليات غسل الاموال الى اهتزاز ثقة الجمهور بالمصارف والتي عادة ما تقصم على الثقة في العلاقة مع الزبائن.

انما على ثقة ان المصارف العراقية وبإدارتها الجديدة وبخبرتها الطويلة ستكون قادرة على ابرازها متطلبات المرحلة الجديدة ومواجهة متغيراتها ومستجداتها بمعايير مصرفية متوازنة ورشيده.

الإضافية اللازمة لانتشار فروع جديدة وتوسيع الفروع القائمة. والنسبة لعملاء، تعتبر الصيرفة الأكثر ونية أكثر مواءمة لهم في سرعة انجاز تعاملاتهم.

4- مكافحة عملية غسل الاموال. ارتبط ظهور مفهوم (غسيل الاموال) بتجارة المخدرات العالمية ثم امتد ليشمل جرائم أخرى مثل تجارة الرقيق والبضائع، وجرائم تمويل الإرهاب والفساد الاداري. والرشوة والاختلاس وتتم عملية غسل الاموال عبر ثلاث مراحل: (1) مرحلة الابداع النقدي، (2) مرحلة التحويل والاختفاء (اختفاء المصادر الحقيقية للاموال) السروقة او الناتجة عن عمليات غير مشروعة. (3) مرحلة الدمج في النظام المالي القانوني. وقد تعرضت المصارف العراقية في بغداد ومعظم المحافظات الى نسب